50 مليار ريال إيرادات متوقعة من موسم الحج في 2030

30 مليون معتمر متوقع في 2030

تعد مواسم الحج والعمرة من الروافد الاقتصادية المهمة للسعودية، وقد وضعت رؤية السعودية 2030 هدفا واضحا يقضي برفع الطاقة الاستيعابية لضيوف الرحمن إلى 30 مليون معتمر بحلول 2030.

وكانت الهيئة العامة للإحصاء كشفت أن عدد المعتمرين في العام الماضي وصل إلى 19 مليون معتمر، في حين بلغ عدد الحجاج مليونين و600 ألف حاج من الداخل والخارج.

أما إيرادات موسم الحج في 2017 فقد قدرتها الغرفة التجارية والصناعية بمكة المكرمة بين 20 و26 مليار ريال.

في حين يقدر بعض الاقتصاديين أن تتجاوز إيرادات الحج والعمرة 40 مليار ريال سنويا، مشيرين إلى أن هذه الإيرادات تصب في صالح القطاع الخاص وليس في خزينة الدولة، ولا تمثل من الناتج المحلي أكثر من 4%.

ومن المتوقع أن تتجاوز هذه الإيرادات 50 مليار ريال سنويا مع تحقيق أهداف الرؤية.

على صعيد متصل، أظهرت دراسة لمركز السجيني للاستشارات الاقتصادية والإدارية أن 40% من إنفاق الحجاج يخصص للسكن، يليه النقل والمواصلات الذي يمثل 31%، ثم الهدايا الذي يمثل الإنفاق عليها نحو 14% من مجمل الإنفاق، يليه الإنفاق على الغذاء بنحو 10%، في حين تذهب 5% المتبقية إلى أوجه الإنفاق المختلفة.

وأشارت الدراسة إلى ضرورة تحديد المعوقات أمام الاستثمار الأجنبي في الحج، والعمل على تسهيل دخول الشركات ذات القدرة والسمعة الجيدة لخدمة ضيوف الرحمن، وهو ما يتماشى مع أهداف برنامج التحول الوطني لعام 2020، والذي شدد على تنفيذ شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص وإيجاد بيئة جاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين.

1.07 تريليون ريال ودائع «بلا فوائد» في المصارف السعودية

ارتفعت قيمة ودائع المصارف السعودية المدرجة البالغ عددها 12 مصرفاً إلى نحو 1.655 تريليون ريال بنهاية الربع الثاني 2018 مقارنة بـ 1.647 تريليون ريال بنهاية الربع الأول من العام 2018، مسجلة نمواً نسبته 0.5%.

وبحسب القوائم المالية للمصارف السعودية، فقد بلغت نسبة الودائع تحت الطلب "وديعة الحسابات الجارية" التي لا تعطي عمولات لأصحابها مثلما يحدث مع الودائع لأجل أو الودائع الادخارية، 64.9%، من إجمالي الودائع بقيمة 1.074 تريليون ريال.

وبلغت قيمة الودائع الأخرى كالودائع الادخارية وودائع لأجل وغيرها، نحو 514.92 مليار ريال، تشكل 31.11%، من مجموع الودائع بنهاية الربع الثاني 2018.

وفيما يتعلق بـ ودائع المصارف، فقد تصدر "مصرف الراجحي" من حيث نسبة الودائع تحت الطلب من مجموع ودائعه بنحو 92.8%، إذ بلغت قيمة ودائعه تحت الطلب بنهاية الربع الثاني 2018 نحو 263.6 مليار ريال من إجمالي ودائعه البالغة نحو 283.94 مليار ريال، علما أنه ثاني أعلى المصارف من حيث قيمة ودائعه. وفي المرتبة الثانية، جاء "البنك الأهلي"، بقيمة ودائع تحت الطلب 237.05 مليار ريال مشكلة نسبة 76.7 %، من مجموع ودائعه البالغة نحو 309 مليارات ريال، علماً أنه أعلى المصارف السعودية من حيث قيمة الودائع كاملة.

وثالثا "ساب" الذي بلغت قيمة ودائعه تحت الطلب نحو 83.99 مليار ريال بنسبة 62%، من إجمالي ودائع 135.39 مليار ريال، يليه "البلاد" بنسبة 59.9%، بقيمة ودائع تحت الطلب 30.39 مليار ريال من إجمالي 50.77 مليار ريال.

و"ساميا" جاء بودائع تحت الطلب 98.93 مليار ريال مشكلة نسبة 57.4%، من إجمالي 172.33 مليار ريال، ثم "الفرنسي" بقيمة ودائع تحت الطلب 79.05 مليار ريال بنسبة 55.7%، من إجمالي 141.94 مليار ريال، وجاءت أرباح الربع الثاني 2018 أعلى أرباح فصلية في 11 عاما وتحديدا منذ الربع الأول 2008، بمتوسط يومي 138.9 مليون ريال و5.8 مليون ريال في الساعة الواحدة. في حين بلغت أرباح المصارف للنصف الأول من العام الجاري 2018 نحو 25.153 مليار ريال، مقارنة بـ 22.969 مليار ريال خلال الفترة نفسها من عام 2017، محققة نمواً نسبته 9.5%، بما يعادل 2.184 مليار ريال.

«أمانات» تستحوذ على حصة 69.3 في المئة بشركة بحرينية

استحوذت شركة "أمانات القابضة" على حصة 69.3 % في شركة "ROYAL MATERNITY HOSPITAL" القابضة ، العاملة بـ"المستشفى الملكي للنساء" في البحرين، وذلك مقابل 141 مليون درهم.

تضاف هذه الصفقة إلى سلسلة من الاستثمارات في شركات نفذتها أمانات خلال النصف الأول من العام حيث قامت بالاستحواذ على حصة 35% في "شركة جامعة أبوظبي القابضة" في مارس 2018 إضافة إلى زيادة حصتها في "شركة تعليم القابضة " بنسبة 5.3% في ديسمبر 2017.

وشهد النصف الأول 2018 إنجاز "أمانات" ثاني صفقاتها الاستثمارية لهذا العام، عبر استحواذها في يونيو 2018 على أرض ومباني مدرسة "تورث لندن كوليجييت" (NLCS) في دبي، مقابل مبلغ وقدره 360 مليون درهم إماراتي والذي ساهم في تنويع قاعدة أصول أمانات عبر الاستثمار في البنية العقارية المتخصصة.

ومن الجدير بالذكر أن أمانات قامت في يوليو بالاستحواذ على 100% من ملكية جامعة "ميديلسكس" دبي والتي تعد فرعا لجامعة "ميديلسكس" لندن في صفقة بلغت قيمتها 369 مليون درهم وبذلك تكون أمانات قد نجحت في استثمار 73% من رأسمالها لغاية أغسطس 2018.

«توتال» الفرنسية تنهي أعمالها في إيران بسبب العقوبات الأمريكية

شركة توتال

أعلنت شركة «توتال» الفرنسية، مغادرة إيران رسمياً.

وكانت شركة النفط والطاقة الفرنسية توتال، قد حذرت في وقت سابق من أنها قد تنسحب من المرحلة 11 في حقل بارس الجنوبي (إس. بي 11) للغاز الطبيعي، يقدر بمليارات الدولارات، في ضوء قرار الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، الانسحاب من اتفاق نووي دولي مع إيران.

ويثير قرار ترمب الانسحاب من الاتفاق النووي، المبرم في عام 2015 مع إيران، مخاطر بأن تتعرض دول أوروبية استثمرت في إيران منذ ذلك الحين لعقوبات أميركية جرى فرضها مجددا، بعد انتهاء مهلة «لتصفية النشاط» تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر.

وأضاف توتال، في بيان آنذاك «في الثامن من مايو، أعلن الرئيس دونالد ترمب قرار الولايات المتحدة الانسحاب من خطة العمل المشتركة الشاملة (الاتفاق النووي) وإعادة فرض العقوبات الأميركية التي كانت سارية قبل تنفيذ خطة العمل المشتركة الشاملة، على أن يكون ذلك مرهونا بفترات زمنية محددة لتصفية النشاط».

وأكدت أنه نتيجة لذلك «فإن توتال لن تستمر في مشروع إس.بي 11، وسيتعين عليها أن تنهي جميع العمليات المرتبطة به قبل الرابع من نوفمبر 2018، ما لم تحصل توتال على إعفاء استثناء محدد للمشروع من قبل السلطات الأميركية، بدعم من السلطات الفرنسية والأوروبية».

وبحسب «رويترز»، فإن توتال لن تقدم أي تعهدات أخرى تجاه مشروع بارس الجنوبي الإيراني، وأضافت أنها تعمل مع السلطات الفرنسية والأميركية بشأن إمكانية الحصول على إعفاء للمشروع.

وأوضحت الشركة الفرنسية أنها أنفقت حتى الآن ما لا يقل عن 40 مليون يورو (47 مليون دولار) على مشروع بارس الجنوبي، وإن الانسحاب منه لن يؤثر على المستويات المستهدفة لنمو إنتاج الشركة.

ويظهر موقف «توتال» كيف أن من الصعب على القوى الأوروبية أن تحمي مصالحها في إيران، وتقدم ضمانات للحفاظ على الاتفاق النووي.

من جانبه قال نائب الرئيس الإيراني، إسحاق جهانجيري، إن إيران ستقاوم الضغوط الناجمة عن العقوبات الأميركية بالاعتماد على مواردها الطبيعية والبشرية، في الوقت الذي تضغط فيه واشنطن على حلفائها من أجل قطع علاقاتهم الاقتصادية مع طهران.

ونقلت الوكالة الإيرانية للأنباء عن جهانجيري قوله «هذه لحظة حاسمة لاقتصادنا لكننا لسنا عند نهاية طريق مسدود، لدى هذا البلد الكثير من الموارد البشرية والطبيعية التي يمكن الاعتماد عليها».

وانسحبت واشنطن من اتفاق نووي مع إيران كان بموجبه قد جرى رفع العقوبات المفروضة على طهران مقابل فرض قيود على برنامجها النووي.

وتستهدف عقوبات فرضت في أغسطس الجاري تجارة إيران في الذهب وغيره من المعادن النفيسة، فضلا عن مشترياتها الدولارية وقطاع صناعة السيارات هناك.

وقال الرئيس الأميركي دونالد ترمب إن مجموعة جديدة من العقوبات ستفرض في نوفمبر تستهدف مبيعات النفط الإيرانية.

وكان الزعيم الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي قد رفض الأسبوع الماضي عرض ترمب لإجراء محادثات.

وفقد الريال الإيراني نحو نصف قيمته منذ أبريل لأسباب كان أبرزها الطلب الكثيف على الدولار بين الإيرانيين الذين يحاولون حماية مدخراتهم.

المعدن الأصفر يستعيد بريقه ويعاود الارتفاع

أسعار الذهب ترتفع

ارتفع الذهب أمس الاثنين، في وقت استعاد فيه المعدن الأصفر جاذبيته بعد ان انخفضت الأسعار لأدنى مستوى في 19 شهرا الأسبوع الماضي، بينما يضغط ارتفاع الدولار على السوق قبيل محادثات تجارية مزمعة بين الولايات المتحدة والصين.

وانخفض الذهب 2.2% الأسبوع الماضي متراجعا للأسبوع السادس على التوالي، وسجلا أسوأ أداء أسبوعي منذ ديسمبر.

وبحلول الساعة 06:55 بتوقيت غرينتش، ارتفع الذهب في المعاملات الفورية 0.2% إلى 1186.33 دولار للأوقية (الأونصة)، بعد أن لامس أدنى مستوياته منذ يناير 2017 عند 1159.96 دولار يوم الخميس.

وصعد الذهب في العقود الأميركية الآجلة 0.7% إلى 1191.60 دولار للأوقية.

وفي الآونة الأخيرة، فقد الذهب بريقه كملاذ آمن في ظل أزمة الليرة التركية والنزاعات التجارية، وأثر المستثمرون الدولار الأميركي.

وانخفض المعدن الأصفر بما يزيد عن 13% من أعلى مستوى له في أبريل، بفعل زيادة أسعار الفائدة الأميركية وصعود الدولار. لكن تقدم الدولار تباطأ قبيل محادثات تجارية أقل مستوى بين مسؤولين صينيين وأميركيين في واشنطن. وارتفع مؤشر الدولار الذي يقيس أداء العملة الأميركية مقابل سلة من ست عملات 0.2% أمس الاثنين، بعدما بلغ أعلى مستوياته منذ يونيو 2017 الأسبوع الماضي، وسجل أكبر خسائره في نحو شهر يوم الجمعة. ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، ارتفعت الفضة في المعاملات الفورية 0.1% إلى 14.77 دولار للأوقية.

وزاد البلاتين 1% إلى 789.30 دولار للأوقية، فيما ظل البلاديوم مستقرا عند 910.25 دولار للأوقية.

الصين تستعد لمواجهة اقتصادية جديدة مع أمريكا

أكدت وزارة التجارة الصينية أنها سترسل نائب الوزير أواخر أغسطس الجاري للقاء مساعد وزير الخزانة الأميركي للتجارة الدولية بدعوة من الولايات المتحدة، وسط التوتر التجاري المتصاعد بين البلدين.

وجددت الصين قولها بأنها تعارض الحمائية التجارية ولن تقبل أي تدابير أحادية لتقييد التجارة لكنها ترحب بالحوار.

هذه الأخبار دعمت أسعار النفط على الرغم من صدور بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية، التي أظهرت ارتفاعا مفاجئا لمخزونات النفط بنحو 6.8 مليون برميل الأسبوع الماضي، في مقابل توقعات بانخفاض قدره مليونان ونصف المليون برميل.

وأشارت بيانات إدارة معلومات الطاقة إلى أن استهلاك مصافي التكرير في أميركا للنفط الخام قفز إلى نحو 18 مليون برميل يوميا الأسبوع الماضي، وهو أعلى مستوى مسجل على الإطلاق.

وكانت المحادثات بين وزير التجارة الأميركي ونائب رئيس الوزراء الصيني في يونيو الماضي قد فشلت في التوصل إلى اتفاق مع فرض الولايات المتحدة رسوما على بضائع صينية بقيمة 34 مليار دولار بداية يوليو ما استدعى ردا انتقاميا من الصين.

هذا ويخطط الطرفان لجولة جديدة من تبادل فرض الرسوم الجمركية في الثالث والعشرين من الشهر الجاري ستطال بضائع صينية بقيمة 16 مليار دولار وأخرى أميركية بنفس القيمة.

وطلبت لجنة تنظيم النشاط المصرفي والتأميني في الصين من المؤسسات المالية تقديم قدر أكبر من الدعم للاستثمار في البنية الأساسية وشركات الاستيراد والتصدير والشركات ذات الجدارة الائتمانية، التي تواجه مشكلات مؤقتة.

ودعت أيضا اللجنة، في بيان على موقعها الإلكتروني في ساعة متأخرة من مساء السبت، المؤسسات إلى زيادة نسبة القروض المتوسطة والطويلة الأجل لتفادي الضغط على المقترضين في نهاية الشهر أو الربع سنة.

وتأتي هذه الخطوة في خضم غموض يواجه الاقتصاد الصيني، وذلك إلى حد ما بسبب زيادة حدة خلاف تجاري مع الولايات المتحدة. وزادت الصين قيمة المشروعات الاستثمارية ذات الأصول الثابتة التي تمت الموافقة عليها في يوليو نمو بواقع 4 أضعاف عن الشهر السابق مع تطلعها للإسراع بالإنفاق على البنية الأساسية.

ودعت اللجنة البنوك وشركات التأمين إلى معالجة « نقاط الضعف» في قطاع البنية الأساسية بالصين والتعاون مع الحكومات المحلية لتحديد احتياجاتها ولكن مع توخي الحذر بشأن زيادة مستويات ديونها المستترة. وقالت أيضا إنه يجب على المؤسسات المالية ألا تسحب «بشكل عشوائي» تمويلها من الشركات ذات السجل الائتماني الجيد والتي تواجه «مشكلات تشغيل مؤقتة» دون أن تذكر اسم أي من هذه الشركات. وأضافت أنه يجب توفير دعم لشركات التجارة الخارجية ذات التوجهات التصديرية والتي تأثرت بالوضع في السوق الدولية وتواجه مشكلات ولكنها تحتفظ باحتمالات نمو قوية.

وتسارع النمو في الصادرات والواردات الصينية في يوليو تموز على الرغم من التعريفات الجمركية الأميركية الجديدة في حين ظل فائضها التجاري مع الولايات المتحدة قرب مستويات قياسية.

«ساما» ترفع الإيقاف عن 3 شركات صرافة تزامناً مع الحج

رفعت مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» الإيقاف عن 3 منشآت للصرافة، تزامنا مع دخول شهر ذي الحجة وتوافد العديد من حجاج الخارج.

وأعلنت ساما رفع الإيقاف والسماح لكل من شركات: «محمد حسن بيطار وأولاده» ومؤسسة لافي عواض الحربي، ومؤسسة صلاح الدين كعكي للصرافة»، بمزاولة نشاط أعمال الصرافة ، بحسب ما ورد في صحيفة «عكاظ».

وأوضحت مؤسسة النقد في بيان لها أن القرار جاء نظراً لتحقيق المنشآت متطلبات الالتزام الفني بالضوابط النظامية والرقابية، مشددة في الوقت ذاته على قرارها بوضعهم تحت المتابعة المعززة لحين التحقق من تطبيقهم الفعّال لكافة الضوابط النظامية والرقابية ذات العلاقة.

يذكر أن ساما أعلنت في شعبان الماضي إيقاف نشاط مزاولة أعمال الصرافة مؤقتا لدى المنشآت الثلاث.